

استطاعت تحجيم نضال الحركة الوطنية على الصعيد القومي مثلما استطاعت عبر بعض الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، تقليص نضال هذه الحركة على الصعيد الاجتماعي وامتصاص نقمة الطبقات الشعبية ، علما بان الجيش كان يقف دائما بالمرصاد لمواجهة اي تحرك شعبي سواء كان هذا التحرك على الصعيد الوطني ام على اي صعيد اخر .

ومثلما نجحت الشهابية نجاحا ملموسا في عزل الدولة عن السياسيين واستخدام طبقة التكنوقراط كبديل لهم ، كذلك نجحت في عزل حركة الجماهير عن السياسة عبر هيمنتها على الاحزاب والنقابات والجمعيات والنوادي والمجالس البلدية .

بيد ان النجاح الاكبر الذي حققته الشهابية كان على صعيد عزل لبنان عن واقعه العربي وعن قضيته القومية عزلا حقيقيا ، بحيث انحصرت المشاكل اللبنانية الظاهرة في ذلك الوقت في الاقتصاد والاجتماع . ولقد تمثل ذلك في الازمة المالية التي تفاقمت وادت في النهاية الى انهيار مصرف انترا وبعض المصارف الاخرى ، الامر الذي ادى الى زيادة درجة السيطرة الرأسمالية الدولية على الاقتصاد اللبناني ، وإلى زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد عبر تشريعات جديدة كان بطلها السيد الياس سركيس حاكم المصرف المركزي انذاك وقد عززت تلك التشريعات من وجود الاقتصاد الرأسمالي اللبناني ودوره كوسيط بين البورجوازية العربية المتخمة والمراكز الرأسمالية الدولية « الجائعة » اما الحركة التقدمية التي كانت بشكل او باخر تتحرك ضمن مظلة النظام الشهابي فقد اتحصرت نشاطها تقريبا في النضال الاجتماعي ، وخاصة على مستوى النشاط الشعبي لتعديل قانون الاجارات وتحسين وضع العمال وتسويق الانتاج الزراعي ، وبالدرجة الاولى انتاج المتفاح الذي بلغ ارقاما قياسية بعد انتشار زراعته في الجبال وسهل البقاع .

ولقد ساهمت هذه التطورات التي كانت تخفي وراءها قهرا طبقياقوميا ، ساهمت في تعزيز وجهة نظر الطبقة الحاكمة وفلسفتها الانعزالية . اذ ان هذه الطبقة عزت جميع الانجازات الاقتصادية والاجتماعية الى طبيعة النظام اللبناني نفسه ، وتسلمت بهذه النظرة لتمتين اطاراتها الشعبية ومواجهة حركات التغيير واتهامها شتى الاتهامات وخاصة بانها ضد النظام الذي يؤمن معيشة « لائقة » للبنانيين ، وبأنها ضد الكيان الذي يؤمن وضعا «متفوقا» ومتميزا « اللبناني بالنسبة للمواطنين العرب الاخرين » .

وفي الواقع يمكن القول ان تركيب النظام اللبناني بمرونته الفائقة قد